مصر تحدد أسعار شراء محصولي القطن والذرة المحليين

الخبـــــــــر

(رويترز):

أعلنت مصر أنها ستدفع 1250 جنيها (140.77 دولار) لشراء قنطار القطن المحلي بانخفاض طفيف عن السعر الذي كان معروضا العام الماضي والذي بلغ 1300 جنيه كما ستدفع 2100 جنيه لطن الذرة الصفراء.

وتزرع مصر القطن طويل التيلة ذي الجودة العالية والذي كان يطلق عليه في يوم من الأيام "الذهب الأبيض" لكن الإنتاج ظل يتقلص لسنوات.

وقالت وزارة الزراعة إن مجلس الوزراء وافق على سعر 1250 جنيها لقنطار القطن من نوع جيزة 86 وجيزة 87 و1100 جنيه لجيزة 90 وجيزة 91 إنتاج موسم 2016.

وحظرت الوزارة العام الماضي لفترة وجيزة استيراد القطن من أجل تعزيز الإنتاج المحلي لكنها ما لبثت أن ألغت ذلك القرار.

وتتوقع وزارة الزراعة الأمريكية أن تنتج مصر 395 ألف بالة من القطن خلال السنة المالية 2016-2017 التي تبدأ في يوليو بزيادة 23 بالمئة عن العام السابق بفضل جهود الحكومة لتحسين جودة البذور وزيادة إجمالي مساحة الحصاد.

وقال وزير الزراعة عصام فايد في بيان إنه سيتم حظر أنواع بعينها من القطن خلال الموسم الحالي لتجنب الخلط بين الأنواع المختلفة والمحافظة على الجودة العالية التي تعرف بها مصر على الساحة العالمية.

وقال فايد في بيان إن مصر تسعى أيضا لزراعة ما يزيد على مليوني فدان بالذرة الصفراء بحلول 2018 وإن سعر 2100 جنيه للطن يهدف للتشجيع على زراعة المحصول وزيادة الإنتاج المحلي لتغذية الحيوانات وتقليل اعتماد البلاد على الواردات وتوفير العملة الصعبة.

الرأي

* من الضروري أن تعكف وزارة الزراعة على تحسين جوده القطن المصري طويل التيلة الذي فقدها بسبب ضعف الإرشاد الزراعي وتداخل السلالات لأن السبب الرئيسي لعدم القدرة على تسويق القطن طويل التيلة بصرف النظر عن الصناعة هي ضعف جودته، كما يجب أن تسعي وزاره الزراعة إلى زراعة القطن قصير التيلة في مناطق جديدة، وأن يكون هذا توجه جاد بخطة واضحة وبرنامج زمني، لأن ٨٠ في المئة من صناعة النسيج العالمية تقوم عليه، وبالتالي تنافسية مصر في هذا المجال تقوم على استكمال سلسلة القيمة بزرع القطن المطلوب للصناعة.

* نرى ضرورة أن يتم وضع وتفعيل خطة سريعة لحل مشكلة الشركة القابضة للغزل والنسيج، ومنها إعاده هيكلة جادة تسمح بأن تقوم الوحدات ذات الجدوي الاقتصادية بتصنيع القطن طويل التيلة في صورة خيوط رفيعة تناسب نوعه وتصلح للتصدير بدلا من الاستخدام الحالي للقطن المصري في تصنيع الخيوط السميكه (الكستور) وغيره وهو ما يعد هدرا لهذا النوع من القطن.

* تكمن مشاكل إنتاج الحبوب في انحصار المساحة المنزرعة عموما وعدم القدرة على تخزين الإنتاج من الحبوب وعزوف الفلاح عن زراعتها واستبدالها بمحاصيل أخرى أكثر ربحية، كما نوصي بالتوسع في إنشاء الصوامع المعدنية وخاصة الأفقية، وتشجيع الاستثمارات فيها، والتي تنعدم فيها نسبة الهدر من إنتاج الحبوب.

* هناك ضرورة أن تعمل الحكومة ممثلة في وزارة الزراعة والتموين على تحفيز الفلاح على زراعة الحبوب ودعمه وتعويضه عن فارق زراعة المحاصيل الأخرى الأكثر ربحية بالإضافة إلى تحديد سعر توريد المحصول قبل زراعته وتوفير الأسمدة الكيميائية والتقاوى عالية الجودة.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.